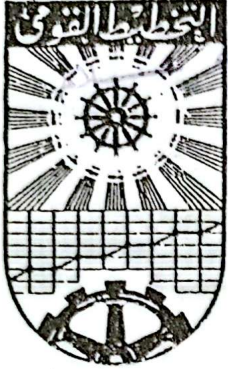


جمهورية مصر العربية

دكتور

سعد طسه عسالم



مَعهد المخطط القومي

مذكرة داخلية رقم (٧٨٨)

التعريف بأساليب التخطيط وادواتها

د . سعد حافظ محمود

فبراير ١٩٨٣

اعادة طبع ديسمبر ١٩٨٣

اعادة طبع مارس ١٩٩٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

عندما يقوم الطبيب بعلاج المريض ، فهو يلجأ لسؤاله عن مرضه ، ثم يقوم بفحصه . ويستخدم في الفحص حواسه التي تتيح له معرفة بعض أعراض المرض الظاهرية . وهدف الطبيب من وراء ذلك هو الحصول على بعض المعلومات التي تمكنه من تشخيص المرض . وقد يلجأ لاستخدام بعض الأدوات والآلات كالسماعة وجهاز رسم القلب ورسم المخ ... الخ ، لتمكنه من معرفة مزيد من المعلومات التي لا تتيحها مراقبته الأعراض الظاهرة عن حالة المريض وإذا لم تكف هذه الوسائل فإننا نجد أنه يلجأ لعمل التحاليل الباثولوجية له ، أو تشخيص أجهزة جسمه الداخلية بالمنظار والأشعة ... الخ .

وكما كانت المعلومات المتوفرة لديه تفصيلية ودقيقة كلما كان تشخيصه أكثر دقة وبالتالي كان علاجه سليماً وناجحاً .

ولا يختلف الأمر عند القيام بوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيطلب وضع الخطط توفر قاعدة واسعة من البيانات والمعلومات عن حالة الاقتصاد القومي وموارده المعروفة حالياً وأيضاً المحتملة سواء كانت طبيعية (كالأراضي وأنواعها والحيات ومساقطها والبحار والبحيرات ، والموارد المنجمية في باطن الأرض ، وموارد الطاقة ... الخ) أو بشرية (كالسكان وتوزيعهم حسب النوع والسن ومستوى التعليم وقوة العمل من بينهم ، ودرجة تشغيلها ... الخ) . ومن المعلومات الهامة أيضاً الموارد المالية المختلفة ، وأيضاً علاقة الاقتصاد القومي بالعالم الخارجى وكذلك المعلومات والبيانات عن الطاقات الانتاجية المتاحة (الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات) ودرجة استغلالها .

بعبارة أخرى تتطلب عملية وضع الخطط توفر هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات وتتزايد الحاجة إلى البيانات والمعلومات مع تعدد مستويات إعداد الخطط فوضع الخطط على المستوى الكلى الإجمالى يحتاج إلى قدر أقل من المعلومات عما

يعطيه إعداد الخطط على المستويات القطاعية . وهذه بدورها تحتاج لمعلومات أقل مما لو أخذنا في الاعتبار توزيع أنشطة القطاعات إقليميا وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية .

ويجب أن يلاحظ أن الأمر لا يقتصر على المعلومات الكمية (البيانات) بل ينصرف أيضا إلى المعلومات في صورتها الوصفية . وتبرز هذه الأخيرة في حالة أخذ الأوضاع الاجتماعية التي تشملها الخطة في الاعتبار . وبديهي أنه كلما أمكن معرفة المعلومات اللازمة لإعداد الخطة بشكل كمي كلما زادت درجة اليقينية في هذه الخطط .

ويلاحظ أيضا أن المعلومات المطلوبة لا تقتصر على البيانات التاريخية وحدها (عن الماضي وعن الوضع الراهن) ، بل تنصرف إلى المعلومات عن المستقبل المنظور أو المستقبل البعيد .

وهذا النوع الأخير من البيانات والمعلومات لا نحصل عليه بالملاحظة والرصد والتسجيل كما في حالة البيانات الفعلية التاريخية ، ولكننا نصل إليه باستخدام بعض الأدوات والأساليب الإحصائية للتنبؤ عن طريق تكوين نموذج يحاكي الواقع من حيث انعكاسه لأهم متغيراته وعلاقاته تستخدم فيه البيانات التاريخية لإسقاطها على المستقبل ؟ تماما كما يستدل الطبيب عن حالة الأعضاء المجهولة بدلالة مؤشرات خاصة بها ، فحالة القلب يستدل عليها من النبض ، أو رسم نشاط القلب ، وحالسة المعدة يستدل عليها من إفرازاتها التي تجرى عليها التحاليل .

ولا يكفي توفر البيانات والمعلومات وحده لإعداد الخطة ، إن يلزم تجهيز هذه البيانات وأيضا إعدادها بالصورة التي تتواءم مع احتياجات الخطة منها والتي يتطلبها نموذج الخطة . كذلك يلزم اشتقاق مجموعة من المؤشرات الإحصائية - الاقتصادية تعد بمثابة اللبنات الأولى لبناء الخطة .

ولما كانت الخطة متعددة المستويات الهرمية ، (المستوى القومي - المستوى القطاعي والإقليمي - المستوى الوحدى) وأيضا الزمنية (خطة طويلة الأجل - متوسطة الأجل - قصيرة الأجل) ولما كان يعد للخطة الواحدة أكثر من بديل ، فإن هذا يستدعى القيام بكم هائل من العمليات الحسابية عند كل من هذه المستويات وللخطة في مجموعها بهدف التنسيق بين المستويات . ويتطلب هذا بنسبة نموذج (أو نظام من النماذج) لإعداد الخطة ، وغالبا ما يصاغ هذا النموذج كمي . وعادة ما تستخدم في صياغة هذا النموذج الأدوات الرياضية والإحصائية والمحاسبية .

ويصعب عند إعداد المعلومات لتغذية النموذج ، وأيضا إجراء الحسابات وإدخال التعديلات عليها اتباع الوسائل اليدوية ، بل يمكن القول باستحالة استخدام هذه الوسائل في كل حسابات الخطة . ومن ثم يلزم استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية ولا تقف أهمية هذه الحاسبات الالكترونية في القيام بالكثير من العمليات الحسابية في زمن قياسي قصير جدا بالقياس للوسائل اليدوية ونصف الآلية ، بل قيامها بعمليات معقدة يصعب أو يستحيل القيام بها بالوسائل الأخرى بالطرق الحسابية المباشرة المعروفة وخاصة في حالة المسائل ذات الاحجام الكبيرة (ذات الاحداثيات الكبيرة) . كما يتيح استخدام الآلات الحاسبة والنماذج الرياضية إمكانيات التجريب المعملى لبعض الظواهر الاقتصادية التخطيطية عند إعداد بدائل الخطة .

ولما كانت عملية التخطيط مستمرة فإن دنع الخطة للتنفيذ قد يكشف عن انحراف المتحقق عن المستهدف بما يقتضى إدخال تعديلات على حسابات خطط السنوات التالية . هذه العملية تحتاج إلى بناء مؤشرات لقياس هذه الانحرافات ، وإلى تدفقات جديدة من المعلومات تمر بعمليات الإعداد والتجهيز ، وأيضا المقارنة بالمعلومات والبيانات المستخدمة في إعداد الخطأ والمحسوبة من الخطة ، ثم إعادة تجريب أثر نتائج التنفيذ على إعداد الخطط التالية وما يتطلبه من حسابات جديدة. ويصعب تحقيق ذلك بكفاءة عالية في غياب نظام لتدفق المعلومات بين المستويات المختلفة وفقا لمفاهيم وتعريفات محددة ، يشمل أيضا مختلف عمليات التجميع والتحليل والإعداد للبيانات وأيضا تسجيلها وتخزينها وطرق استرجاعها . . . الخ .

ويوضح من هذه المقدمة البسيطة أهمية الأساليب والأدوات الكمية في الحسابات التخطيطية ، والتي يمكن تلخيصها في التالي :-

زيادة القدرة الحسابية في إعداد الخطة وضابقتها وتصحيحها عن طريق تبسيطها والتنسيق بين مكوناتها بهدف تصفية التناقض بين حسابات المستويات المختلفة من خلال إنبادج الكمية .

تقاس زيادة القدرة الحسابية هذه بالكَم الهائل من الحسابات الممكن إجراؤها في وحدة الزمن . وتزيد هذه القدرة بارتفاع مستوى تنظيم المعلومات ورجوعها إليها .

بلوغ درجة أكبر من الدقة وبالتالي الحقيقية في إعداد الخطة (في ضوء الافتراضات الموضوعية لها) .

زيادة القدرة على التنبؤ بنمو الظواهر وأيضاً التغيرات المختلفة للخطوة .

إلا أن قصر وظيفة هذه الأساليب والأدوات على مجرد الحساب التخطيطي

يحمل قدراً من التبسيط للأمور ، فهذه الأساليب والأدوات

ومفاهيم الرياضيات منها تعطينا إمكانية تحقيق فهمنا للظواهر الاقتصادية الكمية والنوعية

(المتضمنة بالضرورة في الخطة) بل وتصحيح هذا الفهم وتدقيقه . كما أنها تمكننا من

اختبار افتراضاتنا الاقتصادية الموضوعية للخطوة . وهي أيضاً تمكننا من إجراء التجارب

المعكولة للبدائل المختلفة لها أو لبعضها أو أحد مكوناتها .

٢ - اساليب التخطيط أم اساليب اعداد الخطة؟

(١ - ٢) يقتضى توضيح هذا التساؤل التطرق لتحديد مفهومنا للتخطيط .
وفي نظرنا لا يبنى التخطيط مجرد وضع خطة فقط فالخطة لا تعدو أن تكون وثيقة تحدد توزيع الموارد المحدودة في المجتمع - في ضوء أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب الأولويات الموضوعية لها وفي ضوء مختلف القيود السياسية (المحلية والدولية) والاجتماعية وبالطبع الاقتصادية .
والخطة بهذا المعنى تعد أحد المكونات الأساسية للتخطيط ، وفي نفس الوقت المرحلة الأولى منه وعلى ذلك فالتخطيط يشمل :

١ - اعداد الخطة بما في ذلك الدراسات والأبحاث السابقة على هذه الاعداد بهدف تحليل الهيكل الاقتصادي وتحديد أهم مشكلاته والقيود المفروضة عليه .

٢ - محاولة التعليمات المنظمة لخطوات وإجراءات اعداد خطط المستويات المختلفة والتنسيق بين خطط هذه المستويات ، والتيارات الامامية والمنعكسة لهذا التأثير ، بمعنى مقابلة اعداد الخطة بدءاً من المستوى الأعلى للمستويات الأدنى بالخطط المعدة من المستويات الأدنى إلى الأعلى والتوفيق بينها .

كذلك تشمل هذه الخطوات مناقشة الخطة على المستويات السياسية والتشريعية وتعديلاتها وخطوات هذا التعديل حتى تُقر نهائياً وتصبح قابلة للتنفيذ وملزمة قانوناً .

٣ - تنفيذ الخطة وما يقتضيه هذا من :

١ - القيام بالإجراءات المختلفة اللازمة للتنفيذ بما في ذلك الترجمة التفصيلية للأهداف الإجمالية ، ووضع البرامج التفصيلية للتنفيذ وتحديد مراحل التنفيذ وخطواته .

ب - مختلف السياسات اللازمة لضمان تحقيق التنفيذ للمستهدف فممثل السياسات المالية والتجارية والنقدية ... الخ . وما يستتبعه

هذا من تجديد أدوات هذه السياسات مثل التشريعات الجديدة أو تعديل تشريعات قائمة ، أو إصدار قرارات ، أو الأساليب الإدارية المباشرة :

١ - متابعة التنفيذ وتقييم الخطوة ، بمعنى دراسة مدى تحقيق تنفيذ الخطوة للأهداف التي تتضمنها وقياس درجة الانحراف عن المخطط ، وتحليل أسباب هذا الانحراف لتحديد العوامل المسببة لها ، وما إذا كانت أخطاء تقديرات الخطوة ذاتها هي المسئولة أم صعوبات التنفيذ أم الظروف التي أحاطت بالتنفيذ ذاته ، وتضمن متابعة التنفيذ تدقيق حسابات خطط السنوات التالية أو تعديل أهداف الخطوة في مجموعها والمتابعة هنا تختلف عن الرقابة بهدف توقيع جزاءات عن الانحراف عن أهداف وبرامج الخطوة كما أنها تختلف عن مجرد الرصد الإحصائي للمحقق وابتعاده عن المخطط :

٥ - الهيكل التنظيمي لأجهزة التخطيط ، ويشمل :

- تسلسل الأجهزة الهرمي وتبعيتها ،
- العلاقة التنظيمية بين الجهاز الفني للتخطيط وأجهزة المعلومات والأبحاث وأيضاً أجهزة الرقابة ،
- تنظيم أجهزة التخطيط والمعلومات والمتابعة على المستويات الأدنى (المستوى الإقليمي ، المستوى القطاعي ومستوى المشروعات) وعلاقة هذه المستويات بالمستوى المركزي .

- مجموعة التشريعات المنظمة لهذا الهيكل التنظيمي وقانون الخطوة .

٦ - إدارة الخطوة :

ونعني بها تحديد ما إذا كان تحقيق أهداف الخطوة سيتبرك لآليات

السوق (جهاز الثمن) أم سيتم إبطال هذا الجهاز كلها أو جزئيا والاعتماد على آليات التخطيط في إدارة الموارد . وهذا يتوقف بدوره على الآتي :-

أ - درجة إلزام الخطة . ولا يكفي مجرد النص على الإلزام في قانون الخطة إذ أن هذا يتوقف في المقام الأول على درجة السيطرة على الموارد وهو ما يتوقف بدوره على نظام الملكية السائد وفعالية أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية .

ب - درجة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

ج - مستوى شمول الخطة .

ومن الواضح في ضوء مكونات التخطيط أن العبارة ليست بما هو متصور لهذه المكونات إذ لابد من توفر الشروط الموضوعية لها كما فعل في سبيل المثال لا يمكن تحقيق الشمول والإلزام بدرجةتهما القصوى في ظل نظام يعتمد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بشكل أساسي وهذا بدوره ينعكس على تنظيم الأجهزة التخطيطية ، وتحدد درجة مركزية التخطيط ، وعلى قانون الخطة . . . الخ .

(٢-٢) وفي ضوء هذا المفهوم للتخطيط فإن أساليب التخطيط تعكس بدورها هذه المكونات بعبارة أخرى فإن أساليب التخطيط تشمل ليس فقط أساليب إعداد الخطة بل أساليب متابعة الخطة ومعايير تقييم انحراف التنفيذ عن المستهدف . كذلك فإن أساليب التخطيط تشمل تنظيم المعلومات التخطيطية وتنظيم العلاقة بين تدفق المعلومات المختلفة وبين عملية إعداد الخطة وتعديلها كما تشمل المقارنة بين المعلومات التخطيطية والمعلومات الإحصائية للمتابعة ، وهو ما يرتبط بمتابعة وتقييم الخطة .

وصف تقتصر في هذه المرحلة من الدراسة على تناول أسلوب إعداد الخطة فقط أي أننا لن نتعرض لأساليب متابعة وتقييم الخطة ، كما أننا لن نتناول الإطار التنظيمي للجهاز الفني للتخطيط ، علاوة على أننا أيضا لن نتعرض لخطوات وإجراءات إعداد الخطة واللوائح المنظمة لها وهو ما يؤثر بشكل مباشر فسي اختيار أساليب التخطيط .

٣ . أساليب إعداد الخطة :

كثيرا ما يسهود الخلط عند الكتاب الاقتصاديين المهتمين بمسائل التخطيط بين أسلوب إعداد الخطة وأدواته . فنجد مثلا تسميات مثل الأساليب الرياضية لإعداد الخطة ، أو الأساليب المحاسبية والإحصائية ، بل نجد أحيانا تفرعها أكثر مثل أسلوب البرمجة الرياضية أو الخطية أو أسلوب بيرت ٠٠٠٠ الخ . والمعنى المقصود هو الأدوات الرياضية أو الإحصائية أو المحاسبية أو طريقة البرمجة الخطية وطريقة بيرت ، وبصورة أدق أدوات البرمجة الخطية وأدوات تحليل الشبكات .

ويرجع الخلط بين أدوات إعداد الخطة وأساليبها إلى الارتباط القوي بينهما . إذ أن اتباع أسلوب معين في إعداد الخطة مرتبط بالأدوات المستخدمة في إجراء حساباتها وفقا لهذا الأسلوب . كذلك ترتبط خطوات إجراء الحسابات وترتيبها ودرجة تعاقبها (وهي ضمن المكونات الأساسية لأسلوب إعداد الخطة) بالأدوات المستخدمة فيها .

ولا يوجد إطار نمطي لأسلوب إعداد الخطة وإن كانت توجد تعليمات عامة حول خطوات إعداد الخطة والتي عرفت في الأدب الاقتصادي تحت واحد من المصطلحات الآتية :

— طريقة التخطيط على مراحل .

— طرق التخطيط الآتية .

لكن داخل هذه الطرق التي تبين خطوات الإعداد قد تتباين الأساليب بمعنى المناهج المتبعة في إعداد الخطط ، وقد يمكن أن يجمع بين أسلوبين أو أكثر .

وقد درج المشتغلون بالتخطيط على تقسيم أساليب إعداد الخطة إلى طائفتين أو أكثر تنطوي تحت كل منهما تسميات مختلفة . ويبين التمييز بين هذه الأساليب على أساس :

(١) طرق تحديد الأهداف القومية ، بمعنى هل هي أهداف محددة القيمة ، أم لا ؟

وهل هو هدف وحيد أم أهداف متعددة ؟ وطرق التمييز بين الأهداف التمهيدية

وتفصيل هذه الأهداف القومية الإجمالية إلى أهداف المستويات الأدنى .

بذلك يتضمن هذا قدرة الأساليب المختلفة على ترجمة هذه الأهداف .

(٢) النماذج والأدوات المستخدمة في إعداد الخطة ويمكن أن نميز بين :

— النماذج والأدوات الرياضية : وفيها يمكن أن نميز بين النماذج الرياضية المعتادة .

• وبين نماذج الأمثلة .

— النماذج والأدوات الإحصائية — المحاسبية .

وهنا تجدر الإشارة لإمكانية الجمع بين أكثر من أداة في إطار الأسلوب الواحد .

وأداة ما تكون الأدوات مكتملة . فالأدوات المحاسبية مثلاً ضرورية لتوفير قاعدة البيانات

التي تبني عليها مختلف المؤشرات الإحصائية — الاقتصادية للخطة .

هذه التمييز بين الأساليب قد يهم أكثر معرفة الأدوات والنماذج المستخدمة بصورة

أكثر شمولاً من غيرها من الأدوات والنماذج .

(٣) إمكانية الفصل بين مراحل إعداد الخطة ومراجعة حساباتها ، والوزن النسبي لطريق

تقدير الخبرة في الإعداد والمراجعة . ويقابل هذا الوضع درجة ميكانيكية إجرائية

الحسابات بمعنى أنه كلما قلت إمكانية فصل مراحل إعداد الخطة ومراجعة حساباتها

كلما زادت درجة آنية وميكانيكية هذه الحسابات .

(٤) درجة الشمول في إعداد الخطة .

(٥) مستوى تفصيل البيانات ومدى حاجة أسلوب إعداد الخطة للآلات الحاسبة الإلكترونية .

(٦) إمكانية التجريب المعملية .

(٧) كبر أو صغر عدد بدائل الخطة .

ولا تتوقف كفاءة الأساليب المستخدمة على درجة تعقيدها — كما يسود الاعتقاد — بل على

درجة ملائمتها للتطبيق في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة وفي ضوء مستوى نموها

والأهداف الموضوعة لها . ومن ثم فالأساليب غير مطلوبة لذاتها ولا للمزايا الكامنة فيها ، بل

هي مطلوبة بحسب فعاليتها في صياغة أفضل الخطط في ضوء الإمكانيات البشرية (الكفاءات والخبرات

التخطيطية كما ونوعا) وفي ضوء الامكانيات الحسابية ومدى دقة وملائمة البيانات المتاحة لا يخفى الى ذلك أسلوب اتخاذ القرارات التخطيطية السائد . وهنا نجد أن درجة سهولة أو صعوبة فهم الأساليب لكل من الجهاز الفني للتخطيط والجهاز السياسي (أي لتخذي القرارات التخطيطية وقرارات السياسة الاقتصادية) يلعب دورا هاما في اختيارها .

ومما لا جدال فيه أن الأساليب المعقدة تعكس مرحلة متقدمة في التطبيق جاءت كنتاج للتطور العلمي والفني من ناحية ولتطور الخبرات المكتسبة في مجال التخطيط في الدول التي سبق في هذا المجال وبلغ بناؤها الاقتصادية درجة عالية من التشابك والتعقد بحيث أصبحت الوسائل المتاحة غير كافية للوفاء بمتطلبات وضع الخطط على درجة عالية من الكفاءة والدقة والتفصيل على كافة المستويات .

وهنا فالقضية التي تطرح نفسها على الدول النامية التي في أول عهد لها بالتخطيط وهي تحديد المفاضلة بين أحدث وأبعد الأساليب وبين أكثرها ملائمة في الاستخدام في ضوء إمكانياتها المختلفة ومفاسبتها للاستخدام هي أنه إذا أريد للتخطيط أن يكون فعالا ، فقد يصحح بالعرايا الفنية في بعض الأحيان في مقابل الإمكانية والواقعية .

ولعل أبرز تقسيمات أساليب التخطيط في ضوء ما سبق هو ذلك الذي يستند إلى طرق تحديد الأهداف القومية والأدوات الرياضية المستخدمة . ويبرز وفقا لهذا التقسيم أسلوبان هما :

- ١- أسلوب الأمثلة .
- ٢- أسلوب الأهداف المحددة .
- ٣- أسلوب الأمثلة .

(١-٣) يرتبط أسلوب الأمثلة أساسا باستخدام البرامج الرياضية Mathematical Programming في وضع الخطط على المستويات القومية والإقليمية .

وهنا يجب أن نشير إلى أن استخدام البرمجة الرياضية في تنظيم أو حل مشكلة جزئية لا يعني أن أسلوب التخطيط السائد هو أسلوب الأمثلة ، ذلك أن أحد متطلبات التخطيط الأساسية هي الشمول . وهذا ما يتحقق للأمثلة الشمول على المستويات التخطيطية القائمة في نموذج أو نظام من النماذج التخطيطية تصبح الأمثلة هي أسلوب التخطيط .

وبفرض استخدام أسلوب الأمثلة مجموعة من الشروط والمتطلبات تتمثل في :

١- وجود نظام من العوامل والعلاقات المرتبطة ببعضها البعض . وهنا نجد أن النظام الاقتصادي بعلاقاته المختلفة ومنظمه المختلفة على مختلف درجات الهرمية يحقق هذا الشرط .

٢- مدى إمكانية صياغة أهداف النظام صياغة دقيقة ومحكمة في شكل دالة أو دوال هتدف . ورغم بساطة التعبير عن هذا الشرط إلا أنه يشير صعوبات بالغة . ذلك أن الأهداف عادة ما تكون متعارضة ، حيث أنها تعبير عن الاختيارات الاجتماعية ، ناهيك عن أن بعض هذه الاختيارات لا يمكن التعبير عنها كميًا . إلا أن تجربة التخطيط في كثير من الدول قد أمدت بإمكانيات نظرية وتطبيقية (تجريبية) لإمكان التغلب على هذه المشكلة كذلك ساعد تطوير البحث الرياضي منذ فترة طويلة على حل مشكلات ذات دوال أهداف متعددة .

٣- مدى إمكان الصياغة الدقيقة للقيود الواردة على استخدامات الموارد ، والعوامل المتوفرة وقت إعداد النموذج . ويلزم التفرقة بين القيود الراجعة لندرة الموارد ، والقيود المفروضة على الاستخدام . إذ أن النوع الأول من القيود مرده عوامل طبيعية (فسي) ضوء المعلومات المتوفرة والتكنولوجيا السائدة) ، أما النوع الآخر فهو يحمل صفة الاختيار الاجتماعي . فقد تكون أحد الأهداف الاستراتيجية حماية مورد ما من النفاذ كالطاقة فتوضع قيود على استخدامه الخ .

أما المتطلبات التي يفرضها استخدام هذا الأسلوب فتتمثل في ضرورة توفر قاعدة كبيرة من البيانات والمعلومات على درجة كبيرة من الشمول والتماثل وطاقات حسابية كبيرة ، وكوادر عليا درجة عالية من التدريب والإلمام بهذه الأساليب ، الأمر الذي قد يكون بدرجة أقل في حالة استخدام الأساليب الأخرى .

وقد يحول عدم توفر مثل هذه المتطلبات دون إمكان استخدام هذه الأساليب في المراحل الأولى للتخطيط في الدول النامية .

وتأتى القيم التي تأخذها دالة الهدف (دوال الأهداف) أساسا كنتيجة لحل النموذج وهو ما يميز هذا الأسلوب عن أسلوب الأهداف المحددة ، الذي تؤخذ فيه قيمة وحيدة ، أو عديد محدود من القيم كمعطاء ، وتصبح وظيفة الخطة هي البحث عن أنسب البدائل التي تحقق هذا الهدف .

وصفة عامة يتميز أسلوب الأمثلية عن غيره من الأساليب في التالي :

١- أنه يتيح إمكانية حسابية أكبر ، إذ يعتمد بدرجة أوسع على الآلات الحاسبة الالكترونية في حين قد لا تدعو الحاجة أحيانا عند استخدام بعض الأساليب الأخرى إلى استخدام الآلات الحاسبة . وقد تستخدم الآلات حاسبة ذات قدرات أقل .

٢- اعطاء إمكانية أكبر في الاختيار بين البدائل المختلفة .

٣- وجود قدر أقل من التحكم arbitracry ذلك أن الحل أو الحلول البديلة التي نحصل عليها تأتى نتيجة سلسلة من عمليات التقريب المتتالي iterations تتم بالانتقال من بديل لأفضل آليا ، دون الوقوف على المراحل التي مرت حتى الوصول إليها . ومن هنا فان تأثير العوامل التحكيمية سوف يقف عند مرحلة صياغة الأهداف والقيود في نموذج أو نظام للنماذج .

٤- أن الحل أو الحلول البديلة المتحصل عليها هي نتاج لكل من الأهداف والقيود معاً ، وتتغير بتغير أحدهما أو كليهما .

(٢-٣) ازاء الاعتراضات الواردة على هذا الأسلوب والتي في مقدمتها عدم توفير متطلباته من البيانات والمعلومات والكادرات التخطيطية والإمكانات الحسابية في أولى مراحل التمييز ، علاوة على صعوبة فهمه من قبل سلطات اتخاذ القرارات ، بالإضافة لعدم موافقته من وجهة نظرها لتحديد قيم المتغيرات الهدفية ، فقد دعت الضرورة لاتباع أساليب الأهداف المحددة ، وجميع هذه الأساليب ضيق واحد يتمثل في التحديد المسبق لقيم الأهداف وسعى هذه الأساليب في البحث عن أنسب الخطط لتحقيقها ، الأمر الذي قد يؤدي للتضحية بالقيود على استخدامات الموارد أو بالقابلية كبير على الجهاز الفني للتخطيط للبحث عن عدد من البدائل المختلفة وفقاً لافتراضات مختلفة .

(١-٢-٣) ونميز بين هذه الأساليب الأسلوب التصوري simulation الذي يعتمد على عدد من النماذج الرياضية المبنية أيضاً على افتراضات بديلة يستند كل منها على تصور مواقف افتراضية قبل حدوثها فعلاً Conditional forecasts ويمكن بصفة عامة القول بأن الأدوات الرياضية المستخدمة أبسط من حيث درجة تعقيدها بالمقارنة بأساليب الأمثلة إلا أن النماذج المستخدمة تتباين فيما بينها من حيث عدد متغيراتها ودرجات حريتها ، وصياغتها الرياضية ، ونوع الأدوات الرياضية المستخدمة في بنائها الخ . وهذا يمكن الأسلوب التصوري من التغلب على مشكلة التحديد المسبق للأهداف أو تحديد الأهداف كنتيجة لحل النموذج ، لكنه لا يعطي إمكانية مراجعة المراحل المختلفة لوضع الخطة وتحليل أسباب الاختناقات فيها . وهو في هذا شأنه شأن أسلوب الأمثلة .

(٢-٢-٣) وعلى الرغم من أن الأسلوب التصوري قد تغلب على مشكلة تحديد الأهداف إلا أنه لم يتغلب على مشكلة تحديد كل معالم الخطة في آن واحد (والذي قد يكون أحد ميزات هذا الأسلوب وأسلوب الأمثلة وليس نقائصه) . ومن ثم يلجأ لأسلوب التصحيح المتتابع

ويعرف في نطاق هذا الأسلوب العديد من الطرق methods وتتميز معظم هذه الطرق بسمات مشتركة أهمها :

- أ - إمكانية التصحيح والمراجعة عبر خطوات مقرونة وواضحة .
- ب - إمكانية الاستناد لتقدير الخبراء .
- ج - الحاجة الأقل للنماذج والأدوات الرياضية ، حيث تتطلب الأخيرة شكلا مختلفا للخبرات والكفاءات .
- د - الجهد الحسابي الأقل في بعض الحالات .
- هـ - القدر الأقل من البيانات والمعلومات بالمقارنة بالأساليب السابقة . ولعل أبرز الطرق المستخدمة طريقة التخطيط على مراحل كما سنرى لاحقا بالتفصيل .

ويلزم إذاً ذلك أن نفرق بين أسلوب التخطيط Planning approach وطريقة التخطيط Planning method وكثيرا ما يجرى الخلط بين المفهومين . ولعل السبب يرجع للتوافق التاريخي بين استخدام طريقة التخطيط على مراحل التي اقترحها الاقتصادي الهولندي الأستاذ بان تينبرجن Jan Tinbergen وأخذت بها الكثير من الدول النامية وتبنتها أجهزة الأمم المتحدة . وفيها يقسم عملية وضع الخطة إلى عدد من المراحل بدءا من المرحلة القومية الإجمالية ومرورا بالتخطيط على مستوى القطاع ووصولاً إلى مرحلة تقييم المشروعات . وتتفق عند مراحل التخطيط مع مستوياته . ولكن يلاحظ وهو ما أكدته الخبرات المتراكمة في مجال إعداد الخطط الاقتصادية أن :

- (١) إمكان اتباع هذا الأسلوب أو ذاك بالنسبة لنفس طريقة التخطيط الواحدة . بل إن تحديد مراحل إعداد الخطة كمرادف لمستويات إعدادها يؤكد هذا المعنى .
- (٢) بنفس الدرجة يمكن اتباع أكثر من طريقة للتخطيط في ظل نفس إطار التخطيط السائد .

(٣-٢-٣) في هذا الإطار الموجز لأساليب التخطيط تبرز الغايات العملية لأسلوب الموازنات التخطيطية Planning balances كأحد أساليب الأهداف المحددة . ويمكن بصفة عامة الوقوف على موقع الموازنات التخطيطية بين الأساليب التخطيطية المألوفة وتحديد خصائصه الأساسية في التالي :

- ١- أن نظام الموازن التخطيطية يعتمد على الأدوات الإحصائية والمحاسبية - الاقتصادية بدرجة أكبر من اعتمادها على الأدوات الرياضية .
- ٢- أنها تأخذ الأهداف الاقتصادية على مختلف المستويات الهرمية للخطة كمعطاء .
- ٣- أنها تتيح إمكانية أكبر للوقوف ومراجعة الخطة عند أي مرحلة من مراحل إعدادها - وهو الأمر الذي تمليه الضرورات الخاصة للتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية وبصفة أساسية إزاء الظروف المتقلبة وغير المستقره .
- ٤- أن احتياجاتها من البيانات أقل بالمقارنة بالأساليب الأخرى ، بل أنها يمكن أن تعد أساسا لتكوين قاعدة البيانات ولبناء المؤشرات الاقتصادية ومن هنا فنظام الموازنات التخطيطية بعد مرحلة لازمة للانتقال لأسلوب الأمثلة .
- ٥- تميزها بالشمول والتفصيل الكافيين على جميع المستويات الهرمية التخطيطية وقد يفتقد التفصيل عند بناء نماذج للأمثلة حيث تركز النماذج الاقتصادية - الرياضية على أهم المتغيرات من وجهة نظر الهدف الذي تبني لاجله ، وتعرف مستوى أكبر من التجميع بالمقارنة بأساليب الموازن .

ثم ملاحظة أساسية مؤداها أنه لا يجب في إطار هذه النظرة لأساليب التخطيط اعتبار الموازنات التخطيطية على أنها إطار محاسبي بحت يخدم علاقات توازن معينة ، بل تجب النظرة إليها على أنها " أساليب للتعبير عن العلاقات التي يفرضها الهيكل الاقتصادي القائم ، وهو الأمر الذي يلزم أخذه في الاعتبار عند بناء النماذج - سواء كانت رياضية أو غير رياضية - التي تخدم كأساس لبناء الموازنات التخطيطية هذه .

بعض المراجع المتقاء

أولا : باللغة العربية

- محمد محمود الإمام (دكتور) : التخطيط الجزئى ودوره فى التنمية - القسم الاول .
مذكرة خارجية رقم ٩٣٥ - معهد التخطيط القومى ١٩٦١ .
- معهد التخطيط القومى : تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج
البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية .
- سلسلة قضايا التنمية والتخطيط - رقم (١١) مارس ١٩٨٠ .

ثانيا : باللغات الأجنبية

- Fedorenko, R.O.: Economic Development and Perspective
Planning. Moscow, Progress, 1975.
- Frisch, R. : How to Plan?
Memo. No 380 I.N.P., Cairo, 1963.
- Kornai, J. : Mathematical Programming as atool in
Drawing up Five - Year Economic Plan.
Economics of Planning Vol. 5, No 3, 1965.
- Tinbergen, J. : Central Planning
New Haven - London 1964.